الوزيرة الصبيح والسلمان يكرمان د. رولا دشتي

الغنيم تلقي كلمة راعي الحفل

لقطة عامة للحضور

## اتحاد المكاتب الهندسية أقام ملتقى أعضائه الأول برعاية الإبراهيم

# الصبيح: دعم لجنة اختيار البيوت الاستشارية لترتقي لمستوى الطموحات

■ السلمان: يحز في النفس دعوة مكاتب من الخارج ونحن نعمل حول العالم

■ الغنيم: نحتاج إلى تعديلات قانونية تدعم تنفيذ مشاريع التنمية بـ«الأشغال»

جانب من فعاليات الملتقى

اجمع المشاركون في الملتقى الأول لاتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية على اهمية تفعيل دور هذه المكاتب في خطة التنمية المحلية والاستفادة من الخبرات التي تتمتع بها ، مؤكدين على ضرورة ازالة العقبات التي تواجهها مزاولة المهنة الهندسية خلال تعاونها ومعاملاتها مع الجهات الحكومية.

وقد أقيم الملتقى مساء امس الاول « الاثنين» برعاية وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء المهندس عبد العزيز الابراهيم الذي اناب وكيلة الوزارة بالإنابة المهندسة عواطف الغنيم ، وذلك في فندق الريجنسي ، وحضرت اللقاء وزيرة التخطيط والتنمية ووزير الشؤون هند الصبيح والوزيرة السابقة الدكتورة رولا دشتي ورئيس الاتحاد المهندس بدر السلمان ورئيس هيئة المكاتب الهندسية العربية المهندس مازن الصانع واعضاء مجلس ادارة الاتحاد وحشد كبير من اعضاء الاتحاد.

وقال السلمان في كلمته بافتتاح الملتقى: تعقد هذا اللقاء للمرة الاولى منذ تاسيس الاتحاد، الذي يعنى بالمكاتب الهندسية والدور الاستشارية، مشيرا الى ان اللقاء يهدف الى العمل مع الجهات الحكومية المعنية بمزاولة المهنة الهندسية لوضع قاعدة وتظم لتشجيع المكاتب والمهندسين على المشاركة في مشاريع خطة التنمية.

واضاف، لاول مرة يجتمع هذا العدد من المكاتب مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعملها ،ومنها وزارة البلدية حيث انها الجهة المنظمة لمزاولة المهنة، واهتمامها الدائم بالربط الإلكتروني والتراخيص الإلكترونية، والجهة الأخرى وزارة الكهرباء والماء التي تربطنا معها مذكرة تفاهم سعيا للربط بين الجهات واختصار الدورة المستندية ، مشيرا الى ان ايصال التيار من خلال الربط الاليكتروني خطوة تحسب للوزارة حيث انها ستسرع من الدورة المستندية وتساهم في محاربة الفساد بهذه الطريقة.

وأضاف : ومن بوادر الأمل ماتراه من جهود تبذلها وزارة التنمية والتخطيط من خلال لجنة اختيار البيوت الاستشارية والاهتمام الكبير الذي لمسناه من قبل وزيرة التنمية التخطيط ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح ودعمها غير المحدود في دعم المكاتب الهندسية.

وقال السلمان : مما يحز في النفس اننا نرى ان الجهات الحكومية تستدعي مكاتب عالمية لبعض مشاريعها في الوقت الذي وصلت فيه عشرات المكاتب والدور الاستشارية الكويتية الى مرحلة العالمية وتنفذ عشرات المشاريع في دول المنطقة والعالم.

واعرب السلمان عن امله في ان يثمر هذا التجاوب مع الاتحاد ، مشيرا الى ان وزيرة التنمية والتخطيط ووزيرة الشؤون هند الصبيح غيرت لائحة المكاتب الاستشارية لتعطيها خصوصية، وكذلك الادارة العامة للإطفاء سعت إلى الربط مع المكاتب لاختصار الدورة المستندية، ووزارة الأشغال تبدي اهتماما خجولا ، رغم اهتمام وزير الأشغال لا محدود بالمكاتب الهندسية، وهناك دعم من قبل مجلس الأمة للمكاتب، ونتمنى من خلال هذا الدعم ان ننهض بالكويت وننهض بالكوادر الكويتية لتحقيق ما نطمح له وتعود الكويت إلى المقدمة.

ولفت إلى أن الاتحاد حرص على تصميم بعض النماذج للربط الإلكتروني من أجل اختصار الإجراءات والدورة المستندية من تسعة أشهر إلى ثلاثة أشهر، وكذلك الإشراف موضحا انه وعندما تكون المكاتب المحلية هي من تصمم وتشرف على المشاريع فلن تحدث مشاكل في تلك المشاريع جراء تواجد المكتب الاستشاري، وجراء هذا الغياب نجد الكثير من الخلل بمشاريع الدولة إما خلال التنفيذ أو بعد التسليم كما حدث بمحطة مشرف وجسر جابر والمشاكل التي حدثت فيه خلال فترة معينة لعدم وجود مستشار محلي، وكذلك في مشروع المستشفيات الذي تم إلغائه لعدم وجود مخططات.

وأضاف، في حال الإلتزام بلوائح مزاولة المهنة الهندسية وتفعيل الية عمل لجنة اختيار البيوت الاستشارية سوف نقضي على كافة المشاكل التي ممرنا بها في السابق، والآن الحكومة وضعت يدها في يد الاتحاد والمكاتب، وكذلك قدم عضو مجلس الأمة يعقوب الصانع قانون لاختيار المستشارين من خلال قانون لإلزام الجهات المختلفة الاستعانة بالمكاتب الاستشارية، لكي يتم أختيار المكتب المؤهل لهذا العمل ، ونحن متفائلون بشهر عسل مثمر خلال الفترة المقبلة.

ومن جهتها قالت وزيرة التنمية ووزيرة التخطيط هند الصبيح في تصريحات لها خلال مشاركتها بالملتقى: لدينا ادارة المستشارين في وزارة التنمية والتخطيط وعلاقتنا معهم يومية ، ونقوم بتدوين المعوقات ونواصل كما وعدناهم العمل على ازالة هذه المعوقات، واعتقد ان لجنة اختيار البيوت الاستشارية والمكاتب الهندسية في وزارة التنمية تحتاج الى دعم كبير لتصل الى نفس المستوى الذي تطمح له المكاتب الهندسية ، حيث لدينا مكاتب هندسية بعضها يصل الى مستوى العالمية وقامت بمشاريع فذة ، ولهذا سنعمل على دعمهم مني شخصيا ومن الادارة وحتى من مجلس الوزراء ، ونحن معهم في نفس القارب وسندعم مقترحاتهم المخلصة لتنفيذ خطط التنمية. وعن التخطيط وطموحات المواطنين قالت: لا يوجد تخطيط يتم لسنة او لخمس سنوات ويكون بهذه العجالة، ولهذا اقوم بلقاء الجميع واشرك مؤسسات المجتمع المدني والشباب لانهم هم المستقبل واحاول ان اسمع من الكل ومن لهم باع في مجال التخطيط او المهتمين وحتى افراد عاديين لنجمع الافكار ولنضع خطط من رحم المجتمع نفسه ولهذا الاجتماعات كثيرة.

وحول احتياجات المكاتب والشركات الكبيرة من العمالة المتخصصة قالت : خلال ايام قليلة سننهي معاناة الشركات الكبيرة التي تعاني من استقدام عمالة متخصصة، فالشركات التي لها عقود حكومية لها معاملة مختلفة.

وحول مشكلة الذين دخلوا بفيز تجارية أكدت أنه قد تم حلها وهؤلاء لم يتعدى عددهم 800 ، وهذه الفيز التجارية فتحت لمدير عام ومستثمر واستخدمت استخداما خاطئا واعطيناهم 40 يوما لتعديل الاوضاع.

من جانبه، قال د.مشعان العتيبي الوكيل المساعد لقطاع التخطيط والتدريب في وزارة الكهرباء: سنستمع من المكاتب على مشاكلها ولدينا تصور بدائا فيه لتبسيط اجراءات الربط الكهربائي الى ان نصل لتكون عملية انجاز المعاملة من خلال المكتب الهندسي ، فهو يعتمد المخططات ويقوم بالإشراف على التنفيذ والفحص وهذا طموح نتمنى ان نصل اليه ونتفق عليه.

ونحن بدائا بالربط وتطبيق الكود والان المكتب الهندسي يستطيع ان يعتمد على الكود في عملية الترخيص ومع الوقت نتمنى الوصول الى تفويض كامل للمكتب لا يصال التيار واذا نجحنا في هذه الستة فستقوم المكاتب بكل الاجراء دون العودة الى الوزارة.

وحول ازمة متوقعة للكهرباء خلال الصيف قال : هذا الصيف يختلف عن الاعوام الماضية لعدم دخول طاقة مضافة، وقد وقعنا عقد محطة الزور الشمالية التي ستدخل العام المقبل ، لكن هذا العام سيكون الوضع مساو للطاقة الماضية وقد يكون هناك اضافة بسيطة، ونتمنى تعاون الجميع فلن يتجاوز الفائض هذا الصيف 7 – 8 %.

وحول استخدام الغاز في المحطات قال : سيتم استخدام الغاز في المحطات ومنها الزور الشمالية وهو صديق للبيئة وذي جدوى وكفاءته عالية ، وهو افضل انواع الوقود ، نافيا وجود اية شوائب في مياه الشرب فهي من افضل الانواع عالميا والتحاليل تثبت ذلك ، ومستعدين للاطلاع على اية تحاليل وندرس عينتها.

ومن جهتها قلات وكيل وزارة الاشغال العامة بالإنابة المهندسة عواطف الغنيم ممثل راعي اللقاء: إن رؤية وزارة الاشغال العامة واتجاه المكاتب الهندسية والدور الاستشارية تنطلق من مبدأ الشراكة والمشاركة في تحقيق التنمية فوزارات الدولة المعنية والمكاتب الهندسية والدور الاستشارية هما جناحا التنمية ، مضيفة ان المكاتب من اهم ادوات تنفيذ المشاريع بالوزارة ومن الصالح العام قيام كل طرف باداء دوره كاملا من خلال حقوقه وواجباته وفي اطار من الشفافية والحفاظ على المال العام.

وزادت الغنيم: نقر جميعا باننا في حاجة الى مراجعة كافة التشريعات والقوانين ذات الصلة بالأشغال العامة ، والوزارة سباقة في طرح الحلول لمواجهة المعوقات بدءا من مرحلة تحضير المستندات ووثائق المناقصة ومرورا باهمية الالتزام بما ورد في المخطط الهيكلي للدولة. واشارت الغنيم الى ضرورة التنسيق بين اجهزة الدولة ذات الصلة فيما يخص تخصيص الاراضي والمسارات واجراءات الدراسات البيئية والمرورية المسبقة ، مؤكدة ضرورة وجود اشتراطات قياسية او معيارية موحدة لكل صنف او نوع من انواع الاعمال او العقود « كود موحد».

وقالت : نحتاج إلى إعادة النظر في قانون المناقصات العامة ، واعادة النظر في نصاب اختصاص ديوان المحاسبة بالرقابة المسبقة على العقود رغم الزيادة الكبيرة في قيمة المشاريع ، مضيفة أن المكاتب الهندسية والدور العالمية لا تستطيع العمل بالسوق المحلي دون شراكة مع المكاتب المحلية ، والمطلوب من المكاتب الهندسية المحلية اكتساب مزيد من الخبرات العالمية كي تتمكن من المنافسة لما فيه الصالح العام.

ومن جانبه استعرض عضو مجلس ادارة الاتحاد المهندس سعدون العيسى نتائج استبيان اجراه الاتحاد خلال الفترة الماضية لتحديد اولويات هذه المكاتب.

## ورشة عمل توصي بتفعيل تطبيق اللائحة وشرحها للجهات الحكومية

وشهد الملتقى عقد ورشة عمل تراسها عضو الاتحاد المستشار المهندس سعود الصقر ، وشارك فيها كل من : مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالوكالة المهندس عبد الله النومس ، ومدير عام بلدتي الكويت بمحافظتي الاحمدي والفروانية المهندس فيصل صادق، وعضو لجنة اختيار البيوت الاستشارية فؤاد خاجة، وكيلة وزارة الاشغال بالإنابة عواطف الغنيم ، وكذلك مدير عام الاطفاء اللواء يوسف الانصاري ، وتحدث فيها من جانب المكاتب كل من الدكتور عبد العزيز السلطان والمهندس احمد الجهيم مدير عام مكتب الجزيرة للاستشارات الهندسية.

وقد اجمع المشاركون في الورشة على ضرورة التكاتف والتعاون المهني واجراء التعديلات المطلوبة على الانظمة والقرارات وحتى تعديل القوانين للإسراع في تنفيذ برامج التنمية وتفعيل دور المكاتب الهندسية فيها.

وقد أوصت ورشة العمل بضرورة تطبيق لائحة لجنة اختيار البيوت الاستشارية ودليل اجراءاتها والزام كافة الجهات الحكومية بها، وعقد لقاءات بين اللجنة والجهات الحكومية لتوضيح اهمية الالتزام باللائحة واجراءاتها ، والغاء العمل بالاستثناءات الممنوحة لبعض الجهات الحكومية من عدم الالتزام بهذه اللائحة والتوصية الثانية دعم وتبني مشروع القانون المقترح لقانون اللجنة المركزية وهيئة البيوت الاستشارية الكويتية المعروض امام مجلس الامة والمقدم من النائب يعقوب الصانع، ان يكون توقيع الاتفاقية مع المكتب الهندسي المحلي والعالمي والجهة المالكة وفق المادة 35 من اللائحة.

واوصت الورشة ايضا بإصدار الدعوة الاستشارية للمكاتب الكويتية التي بدورها تتعاون مع مكاتب عالمية مؤهلة حسب نسبة المساهمة المطلوبة وفقا للائحة المادة 43. ومن التوصيات ايقاف قيام الجهات الحكومية باعمال التصميم والاشراف والاعتماد بذلك على المكاتب المحلية.

واوصت الورشة ايضا بسرعة صرف الدفعات المالية للمستشارين الكويتيين العاملين مع وزارة الاشغال العامة واختصار اعمال الدورة الروتينية ، وكذلك تعديل المواد ذات العلاقة بالعمل الهندسي ومزاولة المهنة في القانون 5 / 2005.

ومن التوصيات ايضا تفعيل النظم الاليكترونية والربط الالي وتوحيد الكودات لتخفيف الدورة المستندية واختصار الروتين لتراخيص الاطفاء ، الكهرباء والبيئة والبلدية والجهات الاخرى.

واوصت الورشة بضرورة الشفافية في طرح واعلان النتائج الفنية والمالية للمشاريع وتفعيل الاعلانات اليكترونيا ، وكذلك ضرورة تحديد الفترة اللازمة للدورة المستندية في اعداد الدعوات الاستشارية والشروط المرجعية وفترة اعداد وتقييم العروض الفنية والفترة اللازمة لإعلان النتائج والحصول على الموافقات من الجهات الرقابية المعنية.

وفي توصية اخرى قال المشاركون انه وفي حال اللجوء الى نظام الاشراف والتصميم والبناء يجب الاستعانة بالمكاتب المحلية لمراجعة التصاميم ووضع جداول الكميات والمواصفات والاشراف على طرح المشروع ومراجعة التصميم والاشراف على تنفيذه لضمان جودة وسلامة الاعمال والمحافظة على المال العام وتماشيا مع انظمة ولوائح مزاولة المهنة. وفي ختام الملتقى قام رئيس الاتحاد ووزيرة التنمية ووزيرة الاتحاد خلال الفترة الماضية.

### بحضور ممثلين عن جميع قطاعات ديوان المحاسبة

# «الرقابة المسبقة» نظمت برنامجاً توعوياً لإستراتيجية ديوان المحاسبة

نظمت إدارة الرقابة المسبقة للخدمات الاجتماعية بديوان المحاسبة للسنة الثانية على التوالي برنامجا توعوياً حول «أنظمة العمل ودورها في تفعيل العمل الرقابي بديوان المحاسبة» وذلك يوم الأربعاء الماضي بحضور وكيل ديوان المحاسبة إسماعيل الغانم.

جاء تنظيم البرنامج إيمانا بكلمة رئيس ديوان المحاسبة عبد العزيز يوسف العدساني إلى جميع قطاعات الديوان بضرورة التمسك بما يتضمنه دليل منتجات الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة للأعوام «2006-2010» التي تعتبر واجباً مهنياً على جميع أعضائه، والعمل على استدامتها وتطويرها مما يضمن أعلى درجات المهنية والمصداقية لمنتجات الرقابية، وحرصا على تواصل الفكر الاستراتيجي والتأكيد عليه تم دعوة جميع قطاعات الرقابة اللاحقة بناء على ترشيحهم من إداراتهم للحضور والاستفادة ،وكذلك موظفو الإدارة السابقون والذين ساهموا في البرنامج التوعوي العام الماضي 2013.

افتتح البرنامج مدير إدارة الرقابة المسبقة للخدمات الاجتماعية خالد العبد الغفور حيث رحب بالضيوف موضحاً ان الهدف من عقد هذا البرنامج هو التوعية بانظمة العمل حيث تضمن الهدف الاستراتيجي الأول للخطة الاستراتيجية الثالثة للديوان «2011 2015-» والمتعلق بـ «تفعيل الأداء المهني» هدفاً فرعياً نص على تعزيز التوعية بمنتجات الخطة الاستراتيجية الثانية «2006-2010».

وأضاف أن الهدف الفرعي تضمن مجموعة من الجهود الرئيسية لتحقيق الهدف منها ان تتضمن الخطط التشغيلية للقطاعات عقد لقاءات دورية للتعريف بالمنتجات ورصد صعوبات أو معوقات تطبيقها وذلك وصولاً لتحقيق وعي أكبر لأعضاء الديوان بأهمية منتجات الخطة الاستراتيجية مما ينعكس إيجاباً على مخرجات الديوان الرقابية.

وأكد بأن ادارة الرقابة المسبقة للخدمات الاجتماعية قامت بإدراج الهدف رقم « 9 » من الخطة التشغيلية للعمليات المساندة الخاصة بها للفترة من 2012/4/1 لغاية 2013/3/31 وذلك لإقامة حملة توعوية لمدققي الادارة حول التعريف بدليل منتجات الخطة الاستراتيجية « 2006 - 2010» الخاصة بالعمليات الرقابية وقد تم تكليف كلاً من المدققين نهى القلاف وعلي الخشاوي لتحقيق هذا الهدف.

وقامت المدقق رئيسي بمراقبة خدمة المجتمع بإدارة الرقابة المسبقة للخدمات الاجتماعية نهى القلاف بتقديم البرنامج حيث أكدت انه يتعين على كل مؤسسة ناجحة يجب أن يكون لها رؤية يحددها في استراتيجيتها وان هذا البرنامج تم تنظيمه للتأكيد على تواصل الفكر الاستراتيجي في ديوان المحاسبة بين مرحلة البناء الأساسية في الاستراتيجية الأولى ووضع نظم العمل الرئيسية بالاستراتيجية الثانية والتطبيق والتحسين في الاستراتيجية الثالثة.

وأوضحت أن البرنامج تم تنظيمه لتحقيق جزء من الهدف الأول في الاستراتيجية الثالثة 2011-2015 وهو تعزيز التوعية بمنتجات الخطة الاستراتيجية «2006-2010» وهذه المنتجات أصبحت أنظمة عمل ديوان المحاسبة حالياً مثل نظام الهيكل أو نظام الرواتب أو الترقيات. وقامت بتوضيح محتوى البرنامج للحضور والبدء في عرض فيديو عن إنجازات إدارة الرقابة المسبقة للخدمات الاجتماعية في 2013 في التوعية بمنتجات الخطة الاستراتيجية 2006/2010 والتأكيد على استكمال مسيرة البرنامج السنوي التوعوي للإدارة وفكرة البرنامج

ثم قام المدقق رئيسي بمراقبة الخدمات الاجتماعية بإدارة الرقابة المسبقة للخدمات الاجتماعية علي الخشاوي بتقديم المدققين الذين قدموا العروض المرئية للفرق المشاركة.

وتشارك كل من نهى القلاف وعلي الخشاوي في المسابقة المعدة بين فرق الإدارة، وفي النهاية تم تكريم العروض المتميزة وتكريم الفريق الفائز بالمسابقة وتكريم المعدين للبرنامج.

حضر البرنامج كلاً من الوكيل المساعد للرقابة المسبقة وتقنية المعلومات المهندس عصام الخالد ومدير إدارة الرقابة المسبقة للخدمات الاقتصادية خالد الدوسري ومدير المكتب الفني للرقابة المسبقة وتقنية المعلومات زهير أسكناني والمستشار المالي بمكتب وكيل الديوان د.أيمن الغباري ومراقب مراقبة خدمة المجتمع وليد المزيدي.

المشاركون في البرنامج في لقطة جماعية